دور القروض الصغيرة الإنتاجية الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين: دراسة ميدانية

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القروض الصغيرة الممولة من قبل صندوق التنمية والتشغيل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين في محافظة العاصمة.

تكونت عينة الدراسة من 500 مقترض وهي عينة عشوائية منتظمة تم سحبها من سجلات صندوق التنمية والتشغيل ، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استُخدم المنهج الوصفي التحليلي واستُخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ. أن 86.6% من المقترضين قد استخدموا القرض الصغير لإقامة مشاريع إنتاجية ناجحة، وأن 13% من المقترضين كانت مشاريعهم فاشلة أو مهددة بالفشل، وقد بلغت نسبة النساء المقترضات في العينة (61.4%) حيث تبيّن أن مؤسسات الإقراض الصغير تركز على استهداف النساء ضمن برامجها الإقراضية، نظراً لاعتبار تمكين المرأة شرطاً أساسياً للتعامل مع الجهات الدولية المانحة.

ب. كذلك ساهمت القروض الصغيرة في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمقترضين، وتحديداً فيما يتعلق بتمكين المرأة ودورها في العمل.

الكلمات المفتاحية: القرض الصغير، المقترضين، صندوق التنمية والتشغيل.

لارا الحديد [1]
حمزة الخدام[1]
ابتسام المحاسنة [2]
محمود عبدالله الحبيس[3]

[1]محاضر غير متفرغ ، الجامعة الأردنية ، الأردن
[2]أستاذ مساعد ، جامعة البلقاء التطبيقية الأردن
[3]الأستاذ الدكتور في كلية التخطيط والإدارة – جامعة البلقاء التطبيقية الأردن

Abstract

This study aimed to examine the impact of small loans financed by the Development and Employment Fund to improve economic and social conditions of borrowers in the city of Amman. The study sample consisted of 500 borrower a systematic

مقدمة

تحظى صناعة المشاريع الصغيرة في الوقت الحاضر باهتمام عالمي بالغ، وعلى العديد من المستويات الحكومية والأهلية، حيث تركز معظم النماذج التنموية الحديثة المستخدمة في الدول

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، الجزائر2015.

النامية بشكل خاص على تعزيز النمو الاقتصادي (Economic Growth) وزيادة دخل الفرد (Income Generating) - نظراً للعلاقة الجدلية التبادلية ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية- من خلال تشجيع إقامة المؤسسات التمويلية التي تقدم خدمات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الخدمات الفنية المساندة للإقراض، مثل: برامج التدريب والتأهيل، دراسات الاحتياجات التدريبية والإقراضية وعقد جلسات التوعية بأهمية إقامة المشاريع الصغيرة في المجتمعات المحلية [1] .

ومنذ منح جائزة نوبل للسلام للبروفسور محمد يونس مؤسس بنك غرامين للفقراء في بنغلادش في العام 2006، ثارت موجة تفاؤل عالمي بقدرة القروض الصغيرة على تغيير حياة ملايين الفقراء للأفضل، حيث نجح في توجيه أنظار العالم إلى مكافحة الإرهاب الدولي عن طريق تحسين أوضاع الفقراء المستفيدين من القروض الصغيرة.

وبناءاً على توصيات نظريات التنمية الحديثة وعلى العديد من تقارير خبراء البنك الدولي (WB) وخبراء استشاريين من اتحاد الوكالات الإنمائية المساندة للتمويل الأصغر (CGAP)، اتجه الأردن نحو قضية التنمية الشاملة، من خلال تحسين مستوى المعيشة للفقراء والعاطلين عن العمل، حيث دأب على الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، اللتين تفاقمتا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الأردني، وكان من ضمن الإجراءات التي اتبعها الأردن التركيز على سياسة الإقراض الصغير للأسر لإقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل.

مشكلة الدراسة: على الرغم من كل الجهود المتصلة للمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العاملة في تحسين المستوى المعيشي للأسر من خلال تقديم القروض الصغيرة المدرة للدخل ، إلا أن الأثر الحقيقي لهذه القروض الصغيرة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين منها، لا يزال غامضاً بالنسبة لغالبية المواطنين والرأي العام الأردني. ومما يزيد من هذا الغموض المتعلق بمدى نجاح هذه القروض في تحقيق أهدافها، سعي الحكومة والقطاع الخاص المستمر للبحث عن أساليب جديدة تهدف إلى تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي لشريحة الفقراء والأقل حظاً، من خلال تطبيق النظريات التنموية الليبرالية الحديثة، التي تركز على رفع معدل النمو الاقتصادي، ليقود بدوره إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي عن طريق القروض الصغيرة، التي تهدف إلى تشكيل بديل عن المعونة النقدية والمساعدات المتكررة - التي أثبتت عدم جدواها على المدى البعيد - وبالتالي تساعدها على الاعتماد على نفسها من خلال إقامة مشاريع مدرّة للدخل يمكن أن تسهم في رفع مستواهم المعيشي وتقلل بالتالي من مشكلتي الفقر والبطالة.

وبالفعل اتجهت الجهود الرسمية والشعبية في المدة الأخيرة إلى إنشاء مؤسسات تُقدّم قروضاً صغيرة كفلسفة بديلة للمعونات والمنح؛ لأن هذا المنهج يقوم على مبدأ الاعتماد على النفس وعلى تعزيز القدرات والمهارات الفردية بالدرجة الأولى، وعلى مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، - لاسيما - أن أحدث الدراسات

والتجارب العالمية أكدت بالفعل قدرة القروض الصغيرة على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والعاطلين عن العمل، من خلال ربط النظريات التنموية بالبحث الميداني على أرض الواقع للفقراء المستفيدين من القروض الصغيرة[2]

لقد أصبحت القروض الصغيرة ركناً أساسياً يمكّن المستفيد من تنفيذ فكرة مشروع خاص به، وهنا تبرز الحاجة إلى تقييم مدى نجاح هذه الفلسفة الجديدة نسبياً، للتعرف إلى مدى إطلاع المواطنين وفهمهم لطبيعة وفائدة هذه القروض والمشاريع قبل الإقدام عليها. بالمحصلة النهائية فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: **ما الأثر الحقيقي للقروض الصغيرة على أوضاع المستفيدين الاجتماعية والاقتصادية ضمن الحدود الجغرافية لمحافظة العاصمة عمان؟**

أهميــة الدراسة:أنشأت الحكومة والقطاع الخاص في المدة الأخيرة العديد من المؤسسات التنموية التي تُقدّم قروضاً صغيرة كأسلوب بديل للمعونة الوطنية النقدية، وقد زاد عدد هذه المؤسسات وتضاعف عدد المستفيدين منها حتى بلغ الآلاف. وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال معالجتها لهذا الموضوع المهم الذي أصبح يشغل شريحة واسعة من المواطنين، فضلاً عن سعيها لبيان وتوضيح الأثر الحقيقي للقروض الصغيرة التي تقدمها مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة الحكومية والخاصة للمواطنين، وفاعلية هذه القروض في تحسين أوضاعهم المعيشية، وقدرتها على توليد الدخل وإحداث التغيير المطلوب في حياتهم. كما تنبع أهميتها من خلال كونها من الدراسات القليلة التي تعالج هذا الموضوع، كما تحاول بيان مدى التوافق ما بين الأهداف المعلنة لهذه المؤسسات والقروض التي تقدمها، مع ما يستطيع المقترض تحقيقه على أرض الواقع، بعد أن يكون قد أتم إجراءات القرض، وبعد أن يكون قد بدأ بالفعل بتسديد أقساط القرض وأرباحه. وكما هو الحال في جميع الدراسات الأكاديمية تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن جميع تفاصيل هذه الصناعة الرائجة عالمياً، لبيان جميع التفاصيل الحقيقية لأثر القروض الصغيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين ضمن حدود العاصمة عمان، من خلال استعراض العديد من النظريات التنموية، واستعراض عدد من التجارب العالمية ضمن هذا المضمار، وتعزيز إمكانية الخروج بنموذج تنموي محلي قابل للتطوير من خلال المزيد من البحث.

أهداف الدراسة :تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمستفيدين من هذه القروض نطاق حدود الدراسة.

2. التعرف إلى مدى نجاح أو فشل المشاريع الصغيرة الممولة من برامج القروض الصغيرة والعوامل المؤثرة في ذلك، ضمن الحدود الجغرافية للدراسة.

3. التعرف إلى أثر القروض الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للمقترضين في محافظة العاصمة عمان.

4. التعرف إلى أثر بعض المتغيرات الاجتماعية على نجاح أو تعثر أو فشل المستفيدين من القروض الصغيرة، مثل: الجنس، المستوى التعليمي، الخبرة العملية.

تساؤلات الدراسة: تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمستفيدين من هذه القروض نطاق حدود الدراسة.
2. ما نسبة نجاح أو فشل مشروعات المستفيدين من هذه القروض؟
3. ما أثر القروض الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للمقترضين في محافظة العاصمة عمان؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المستفيدين من القروض الصغيرة تعزى للخصائص النوعية كالجنس والمستوى التعليمي والخبرات العملية على نجاح المشروع أو فشله؟

الدراسات السابقة:

1. دراسة عبد السلام النعيمات وعبيد الرضوان من الجمعية العلمية الملكية بالتعاون مع صندوق التنمية والتشغيل (2006)، بعنوان **"الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل على المنتفعين".**[3] هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض التي قدمها الصندوق خلال الفترة (1991- 2003) على المنتفعين وأسرهم، بالإضافة إلى تعرف أهم أسباب نجاح أو تعثر المشروعات الصغيرة في الصندوق. استخدمت الدراسة أسلوب المسح الشامل لأكثر من 5000 مشروع ممول من الصندوق. وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: زيادة مخصصات حجم التمويل للمشروعات ولتطوير المشروعات، إضافة إلى تكثيف حملات التوعية والتدريب خاصة على مهارات إدارة وتسويق المشروعات.

2. دراسة هافيل وسافرانكوفا (Safrankova, M,Havel, J.) (2007)، بعنوان **"أثر التمويل الصغير على تخفيف الفقر في الدول النامية (حالة الأردن)"، جامعة براغ في جمهورية التشيك.** [4]هدفت الدراسة إلى معرفة كيف تؤثر القروض الصغيرة في تخفيض معدلات الفقر في الدول النامية بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، وقد خلُصَت الدراسة إلى أن كفاءة برامج التمويل الصغيرة تعتمد على عدة عوامل أهمها، القدرة على تذليل العقبات التي يواجهها الفقراء، مثل: القدرة على دفع تكاليف القرض والتأمينات، إضافة إلى تحقيق بعض الادّخار، وهي أمور تساعد

الأفراد على التغلب على العقبات المالية. وخرجت بتوصيات تهدف إلى مساعدة الفقراء في الحصول على القروض الصغيرة، مثل: تشجيعهم على الاستثمار في الأصول، وتسهيل أنشطتهم التي تهدف إلى الكسب، وتوفير الدعم لهم من القطاع الخاص من خلال قروض صغيرة، توفر لهم فرص التشغيل الذاتي (Self Employment) وأخيراً ضرورة مراعاة مؤسسات الإقراض لخصائص الفئات المستهدفة من الفقراء، من خلال طرح شروط مناسبة لهم تسهم في مساعدتهم في الحصول على الخدمات المالية.

3. دراسة جوش وتاسل (Ghosh, S. and Tassel, E, 2008)، بعنوان **"نموذج من ابتعاد مؤسسات تمويل القروض الصغيرة عن رسالتها (** Mission Drift**) " في جامعة فلوريدا أتلانتك.** [5]حيث هدفت الدراسة إلى إثبات أن مؤسسات تمويل القروض الصغيرة إنما تستهدف العملاء الأقل فقراً، وأن أكثر الأسباب تأثيراً في ذلك كان عدم قدرة الفقراء فعلاً على تسديد الالتزامات المالية المترتبة على القرض، بسبب نسبة الفائدة المرتفعة التي يفرضها المموّلون (Donors). كما خلُصت الدراسة بنتائج أخرى مفادها أن الاهتمام العالمي الكبير بآثار القروض الصغيرة أصبحت ظاهرة متنامية، إلا أن العديد من مؤسسات التمويل الصغير بدأت بالابتعاد عن أهدافها المعلنة في مجال خدمة الأفراد الأكثر فقراً، وأن الفجوة بين أهداف مؤسسات تمويل القروض الصغيرة وتطبيق معاييرها فعلياً، قد أثرت سلباً في فعالية القروض الصغيرة، وعملت على الحد من تحقيق التقدم المنشود على صعيد تخفيض نسب الفقر في المجتمع. وتؤكد الدراسة أنه من غير المتوقع حصول أي حل في المستقبل القريب لهذه الإشكالية، وما زال الجدل دائرًا حول هذا التناقض بين الأهداف المعلنة من مؤسسات الإقراض والتطبيقات الفعلية في الميدان. كما تؤكد الدراسة رغبة الممولين الشديدة في تعظيم الفوائد عند إقراض الفقراء، وبأن المستثمرين إنما يتاجرون بقضايا الفقر لتحقيق أرباح مالية.

4. دراسة منظمة بلانت فاينانس (Planet Finance, 2008)، بعنوان **"أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية"** [6]دراسة منشورة نفذتها مجموعة مكونة من ثمان من المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بدعم صناعة التمويل الصغير حول العالم هدفت الدراسة إلى قياس أثر المشاركة ببرنامج التمويل متناهي الصغر الذي يحتوى عنصري الخدمات المالية (القروض الصغيرة ومتناهية الصغر) وغير المالية (تقديم الاستشارات وتنمية الأعمال المرتبطة بالتمويل) في أنشطة وأعمال الأفراد والأسر المستفيدة. وقد رصدت الدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر والأفراد المستفيدين من برامج تمويل القروض، إضافة إلى توضيح مدى حساسية النوع الاجتماعي لنمط وحجم البرامج الإقراضية المتاحة في مصر، كما هدفت إلى تزويد المؤسسات الممولة لهذا القطاع، بمعلومات تتعلق بنمط الاحتياجات المطلوبة في سوق عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، من خلال رصد احتياجات العملاء، لا سيما تلك الاحتياجات التي لا تلبيها المنتجات

الإقراضية المعروضة. شملت عينة الدراسة 2500 مستفيد 53% منهم كانوا ذكوراً و48% منهم كن إناثاً، وبلغ متوسط الأعمار 39 عاماً، بمستوى تعليمي أقل من الإعدادية مع إجادة القراءة والكتابة. وأكدت النتائج أن برامج تمويل القروض الصغيرة ومتناهية الصغر كانت من المصادر الخارجية القليلة المتاحة للفقراء النشطين اقتصادياً في مصر، فقد أفاد 38% من العينة أن مؤسسة تمويل القروض الصغيرة كانت المصدر الأول للحصول على التمويل، وأن 11% منهم استخدموا القرض لبدء مشروع جديد. بشكل عام أكدت نتائج الدراسة أن أثر برامج التمويل متناهي الصغر في مصر كان إيجابياً على صعيد: تنمية المشروعات، تحسن مستوى نوع وكمية الغذاء، الحصول على خدمات صحية أفضل، تحسن في مستوى تعليم الأطفال في الأسرة، تحسن مكانة المرأة صاحبة المشروع في أسرتها، الشعور بالرضى والاستقلال الذاتي.

خلاصــة وتعقـيب: تبيّن من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة أنها عالجت العديد من الجوانب المتعلقة بتمويل القروض الصغيرة، بدلالة اهتمام بعض الدراسات بدراسة الآثار الاقتصادية للقروض الصغيرة الممولة من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة أو من البنوك التجارية، وحاولت رصد مقدار التغير الذي حصل في معدل دخل المقترضين، كما حاولت تعرّف مساهمة هذه المشروعات في توفير فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل، وانحصر بعضها في دراسة المشروعات الزراعية، واهتم بعضها الآخر بدراسة أثر ضمان القروض في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما تعرض بعضها لتأثير تلك المشروعات في تحريك الاقتصاد الأردني، مع ربط هذا الأثر بهشاشة اهتمام البنوك التجارية بتمويل هذا القطاع بسبب المخاطر الائتمانية المرتفعة فيه، ويلاحظ أن معظم هذه الدراسة قد ركزت في تحليلاتها على المنطلقات الاقتصادية، دون التعرض إلى منطلقات التحليل الاجتماعي وأسباب نجاح أو فشل القروض الصغيرة وتأثيرها على حياة المستفيدين، الذي يعتبر التحسين فيها، هو الهدف الذي تسعى إليه جميع سياسات وخطط الحد من الفقر والبطالة كهدف وطني استراتيجي.

إن ما يميز هذه الدراسة من غيرها من الدراسات السابقة، محاولتها التركيز أكثر على أثر القروض الصغيرة في الجوانب الاجتماعية ومستوى المعيشة للمقترضين، من خلال تحليل بعض المؤشرات التي تعكس تحسن أو تدني تلك الأوضاع المترتبة على أخذ القروض الصغيرة من المؤسسات المتخصصة بالإقراض، كما ترصد تغير الوضع الاقتصادي للمقترضين نتيجة القرض الذي حصلوا عليه، كذلك ستسلط المزيد من الضوء على أحد أوجه تطبيقات العلاقة التبادلية ما بين تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، من خلال تحليل اجتماعي يوضح التغير في أوضاع المستفيدين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى مساهمة القرض في تغيير أوضاع المستفيدين نتيجة حصولهم على هذه القروض ضمن الحدود الجغرافية للدراسة.

II - الطريقة :

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القروض الصغيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين في محافظة العاصمة عمان، من خلال بيان أبرز وأهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين الذين استفادوا من القروض الصغيرة، التي تقدمها مؤسسة متخصصة في الإقراض الصغير في الأردن، وهي صندوق التنمية والتشغيل.

منهجيــة الدراسـة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج المسح الاجتماعي بالعينة، باختيار عينة من المقترضين المستفيدين من القروض الصغيرة من خلال بيانات مؤسسات الإقراض الصغير في محافظة العاصمة.

مجتمع الدراســة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المقترضين النشيطين (الحاليين) المستفيدين من القروض الصغيرة المقدمة من خلال صندوق التنمية والتشغيل باعتباره أول مؤسسة حكومية متخصصة في مجال الإقراض الصغير في الأردن، خلال الأعوام الخمسة الماضية (2009 - 2012). ومع نهاية العام 2012 وصل عدد المقترضين النشيطين في صندوق التنمية والتشغيل إلى (17.515) مقترضاً.

عينــة الدراســة: اختيرت عينة عشوائية منتظمة من المقترضين المستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل بواقع 500 مقترض من مختلف مناطق العاصمة عمان. وقد سُحبت عينة عشوائية منتظمة من واقع كشوفات الصندوق ، بعد حساب مسافة الانتظام لكل على حده بغض النظر عن خصائص المقترضين ، وقد حُسبت مسافة الانتظام على النحو الآتي:

أولاً: بنهاية العام 2012 بلغ عدد المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل (17.515) مقترض، ولدى حساب مسافة الانتظام تبين من خلال المعادلة (17515 ÷ 500 = 70) أن مسافة الانتظام تبلغ 35.

أدوات الدراســة: استعانت الدراسة بثلاث أدوات منهجية لجمع بيانات الدراسة، وهي على النحو الآتي:

أولاً: المقابلة الشخصية: التي تمت مع مديري دوائر العمليات لتوضيح بعض القضايا المتعلقة بمعايير وشروط الإقراض في الصندوق، إضافة إلى استخدام أسلوب المقابلة الشخصية على الهاتف مع مسؤولي الإقراض للحصول على معلومات تفيد الدراسة.

فقد رُتّبت المقابلات لأصحاب القرار الأهم في منح القرض، وهم بالعادة المدير العام أو التنفيذي أو من ينوب عنه في توقيع اتفاقية القرض. وقد أضافت الباحثان هذا التعديل استناداً إلى توصية تقدمت بها شبكة عالمية متخصصة بصناعة التمويل الصغير في العالم "SEEP" حيث أطلقت دليلاً خاصاً بأدوات تقييم أثر القروض متناهية الصغر.[7]

ثانياً: السجلات والوثائق: وهي التقارير المؤسسية المستخرجة من الأنظمة الداخلية للمؤسسات التي اختير من خلالها عينة الدراسة، كما رُجع إلى التقارير السنوية المنشورة وغير المنشورة للمؤسسات، إضافة إلى مختلف المطبوعات، وإلى المواقع الرسمية للمؤسسات على شبكة الانترنت.

كما استندت الدراسة إلى المصادر الأوليّة من سجلات وتقارير حكومية وغيرها من الكتب والدوريات العلمية.

ثالثاً: استبانه: طُوِّرت استبانه خاصة لجمع البيانات من المقترضين المستفيدين من القروض الصغيرة من المؤسسات الإقراضية، تضمنت العديد من الأسئلة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة المختلفة.تكونت الاستبانة إضافة للبيانات الأساسية للمقترض والقرض، من ثلاثة محاور رئيسة هي:

المحور الأول ويختص بالأوضاع الاجتماعية والذي شمل قضايا التعليم، الصحة، الترفيه، إدارة الوقت وتمكين المرأة، أما المحور الثاني فكان محور الأوضاع الاقتصادية الذي شمل الدخل، التملك وأنماط الاستهلاك، أما المحور الثالث فركز على حالة المشروع الصغير من حيث النجاح أو الفشل. وقد خُصّص لكل محور عدداً ملائماً من الأسئلة، بحيث يؤدي مجمل ذلك إلى تحقيق أهداف الدراسة.

صدق وثبات أداة الدراسة: تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة الرئيسة (الاستبانة) من خلال عرضها على خمسة محكمين، ثلاثة منهم من الأساتذة الجامعيين من الجامعة الأردنية بقسم علم الاجتماع، واثنان من المتخصصين في مؤسسات الإقراض الصغير، وعليه فقد عُدّلت النسخة الأولية من الاستبانة بحسب الملاحظات الواردة الأساتذة المحكمين. ومن ثم أُعيد تطوير الاستبانة بصيغتها النهائية. كذلك تم التحقق من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) باستخدام اختبار كرونباخ ألفا Chronbach's Alpha، وأشارت النتائج إلى أن الأداة (الاستبانة) صالحة للتطبيق، لأن قيمة معامل كرونباخ ألفا بلغت (0,903).

أساليب التحليل الإحصائي: من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، استخدمت العديد من الأساليب والإجراءات الإحصائية على الشكل الآتي:

1. التوزيعات التكرارية لوصف خصائص عينة الدراسة والبيانات المتعلقة بالقرض.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح والفشل.
3. اختبار معامل كرونباخ ألفا، لقياس صدق أداة الدراسة (الاستبانة).
4. اختبار (T-test) لقياس فيما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح والفشل.

5. اختبار مربع كاي (Chi Square) لاكتشاف وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين حالة المشروع وعدد من المتغيرات الأخرى.

6. اختبار معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة الارتباطية بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح والفشل وقيمة القرض.

III- النتائج ومناقشتها :

أ.النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول: **" ما أبرز الخصائص والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأفراد المستفيدين من القروض الصغيرة ضمن حدود منطقة الدراسة"؟**

تظهر نتائج الجدول رقم (1) أن غالبية المقترضين من الإناث فقد شكلت الإناث ما نسبته 61.4% من المقترضين، بالمقابل شكل الذكور في العينة نسبة 38.6% من المستجيبين، الأمر الذي يدل على أن الإناث كنّ أكثر إقبالاً على الاستفادة من القروض الصغيرة المقدمة من خلال مؤسسات القطاع العام فقد عمدت إدارة الصندوق إلى اتخاذ إجراءات تضمن زيادة حصة الإناث المستفيدات من القروض الصغيرة التي يقدمها الصندوق، من خلال استحداث برامج أو منتجات إقراضية جديدة موجهة للإناث بشكل خاص، وهو برنامج تمكين المرأة الريفية، الذي يتيح للإناث فقط قروضاً صغيرة بسقف (2000) دينار، بهدف رفع نسبة الإناث المستفيدات من القروض التي يقدمها الصندوق للفئات المستهدفة من العاطلين عن العمل، لا سيما بعد أن تداول الجهات الدولية المانحة لمصطلح "تأنيث الفقر"، حيث أصبحت جهود محاربة الفقر أكثر استهدافاً للمرأة من الرجل، خاصة بعد أن أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 1999، أن ما يقد بحوالي (1.3) مليار شخص في العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وأن النساء قد شكلن 70% منهم، وقد أشار التقرير ذاته إلى أن هذه النسبة العالية من فقر النساء مردها عدة أسباب أهمها: أن نسبة البطالة لدى النساء هي أعلى منها لدى الرجال في جميع دول العالم ، وأن معظم النساء يعملن في القطاع غير الرسمي وغير المنظم ، وأن النساء غالباً ما يتلقين أجوراً أقل من الرجال في معظم الدول. (8)

للأسباب آنفة الذكر أصبحت الجهات الدولية المانحة في جميع دول العالم تشترط لموافقتها على التعاون المالي والفني مع المؤسسات الإقراضية المحلية، ضرورة تسهيل وصول النساء إلى الخدمات التمويلية التي تقدمها تلك المؤسسات، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن طرق قياس الفقر تعتمد على قياس فقر الأسرة، وبالتالي فإن الفقر الذي تعانيه المرأة لا يظهر بوضوح نتيجة التمييز الذي يقع ضدها. وبالنتيجة فإن النساء وإن كنّ لسن دائماً أفقر من الرجال، إنما هنّ بالتأكيد أكثر تعرضاً للفقر منهم، والنساء يملكن فرصاً أقل للخروج من دائرته، وأنه يمكن لمؤسسات الإقراض الصغير المساهمة في تخفيض درجة تعرض النساء للفقر من خلال تقديم القروض الصغيرة لتمويل أنشطة منزلية مدرة للدخل في المنزل أو في القطاع غير الرسمي، أو مشاريع

إنتاجية صغيرة. (9)

وبالنسبة لمتغير **التركيب العمري** توضح بيانات الجدول رقم (1) أن أعلى نسبة من المقترضين في الفئة العمرية (31 – 40) التي بلغت 36.6%، تلتها نسبة المقترضين في الفئة العمرية (21 – 30) وبلغت 33.8%، وانخفضت إلى 20.3% في الفئة العمرية (41 – 50) في حين لم تشكل الفئة العمرية 20 فأقل سوى 2% لأن القانون في الأردن لا يعتبر من هم دون الثامنة عشرة من العمر مسؤولين مالياً، لذا فإن أهم شروط المؤسسات الإقراضية ألاّ يقل عمر المقترض أو المقترضة عن 18عام، ولدى الرجوع إلى التقارير السنوية للمؤسسات الإقراضية نجد أن الفئة العمرية الأكثر تكراراً بين المقترضين سنوياً هي أيضاً (31 – 40) وقد يعود ذلك إلى أن هذا العمر يشكل المرحلة التي يكون فيها الفرد أكثر قدرة على تحديد نوعية النشاط الاقتصادي الذي يود ممارسته، وهو السن الذي يشكل مرحلة النضج المهني والاجتماعي، حيث يكون قد بدأ بتكوين أسرته التي بدأت احتياجاتها بالتنامي، وبالتالي يبدأ الفرد جدياً بالتفكير بتحسين أو تنويع مصادر دخله حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته اليومية تجاه أسرته.

أما الفئة العمرية 60 فأكثر فلم تشكل سوى 0.8% من مجموع المقترضين المستجيبين، وقد يعود ذلك إلى أن المؤسسات الإقراضية لا تسمح لمن تجاوزوا 60 عاماً بالاقتراض لبدء مشروع صغير، حيث إن سن التقاعد الرسمي في الأردن هو 60 عاماً، ولأنه في هذا العمر يصبح الشخص أكثر عرضة للمرض وعدم القدرة على الإنتاج مقارنة بالأعمار الأقل، لأن مدة تسديد القرض تتراوح ما بين سنة إلى ست سنوات، يضاف إلى ذلك أن معظم الأفراد في هذه المرحلة العمرية يكونون قد استقروا في مهن أو وظائف في مرحلة عمرية سابقة، وبالتالي فإنهم يكونون أقل إقبالاً على البدء بمشروعات صغيرة جديدة.

وبخصوص متغير **الحالة الزواجية:** تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن نسبة المتزوجين من المقترضين في العينة بلغت 76.2% من مجموع المقترضين الذين شملتهم عينة الدراسة، تلتها نسبة غير المتزوجين التي بلغت 19.4%، في حين انخفضت نسبة الأرامل والمطلقين والمنفصلين إلى 2.6% و 1.6% و0.02% على التوالي. وقد يعود السبب في ارتفاع نسبة المتزوجين في العينة إلى أن الأفراد المتزوجين قد بدأوا مرحلة تكوين أسرهم الخاصة، الأمر الذي يعنى اتساع نطاق مسؤولياتهم التي تحتم عليهم تأمين مصدر دخل أفضل للأسرة، من خلال الاستفادة من فرصة أخذ قرض إنتاجي من المؤسسات المتخصصة في الإقراض الصغير، لبدء مشروع جديد أو تطوير المشروع القائم، وعليه فإن هذه المسؤوليات الجديدة تحتم عليه البحث أكثر عن مصادر إقراضية تساعده على إيجاد مصادر إضافية للدخل.

وفيما يتعلق بمتغير **المستوى التعليمي** توضح بيانات الجدول رقم (1) المستوى التعليمي للمقترضين في العينة، حيث شكلت نسبة الحاصلين على الثانوية العامة أعلى

نسبة من مجموع المقترضين بواقع 47%، تلتها نسبة 19% للمقترضين الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط، أما نسبة الذين تلقوا تعليماً للمراحل الأساسية فكانت 13.6% بزيادة قدرها 1.6% عن المقترضين الحاصلين على مؤهل البكالوريوس. أما نسبة المقترضين الحاصلين على تعليم عالٍ (ماجستير ودكتوراه) فلم تتجاوز 0.8%، مما يعني عدم إقبالهم على الاقتراض لبدء مشروع صغير، وقد يعزى ذلك إلى أن المؤهلين بتعليم عالٍ غالباً ما يفضلون العمل في الوظائف العليا في القطاع الحكومي أو الخاص أو في المؤسسات التعليمية المختلفة. ويلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة المقترضين الحاصلين على التعليم المدرسي والبالغة (61.2)% أي ما يقارب ثلثي مجموع المقترضين، وهذه النسبة أيضاً متوافقة مع ارتفاع نسبة الحاصلين على التعليم المدرسي التي تظهر في التقارير السنوية للمؤسسات الإقراضية التي سُحبت عينة الدراسة منها. وقد يعزى ذلك إلى محدودية فرص الأفراد الذين لم يكملوا تعليمهم الجامعي في إيجاد وظائف تضمن لهم دخلاً شهرياً كافياً، الأمر الذي يضطرهم إلى البحث عن بدائل أخرى للحصول على فرصة عمل وتأمين دخل شهري، وهم في الوقت نفسه قد لا يملكون المال الكافي لبدء مشروعهم الخاص، لذلك فإننا نجدهم يقبلون على البحث عن مؤسسات الإقراض الصغير، ليحصلوا على قرض صغير يساعدهم على بدء مشروع صغير إنتاجي.أما نسبة المقترضين الذين تلقوا تعليماً جامعياً أو لديهم مؤهل الدبلوم المتوسط، فقد بلغت نسبتهم 31,8% من مجموع المقترضين في العينة، وقد تعزى هذه النسبة التي تشارف ثلث العينة إلى عدم حصول هذه الفئة على فرص عمل وظيفية مجزية مادياً، أو عدم حصولهم أصلاً على فرصة عمل، لأن بعض التخصصات تعتبر مشبعة في سوق العمل الأردني، لذا فإن البديل الأفضل في هذه الحالة هو الحصول على قرض صغير بشروط ميسّرة لبدء مشروع إنتاجي يدر دخلاً مناسباً.

أما عن متغير **وجود مصدر دخل شهري قبل القرض** توضح بيانات الجدول رقم (1) أن نسبة المقترضين الذين لم يكن لهم مصدر دخل شهري قبل أخذ القرض بلغت 51.2% من مجموع المقترضين في العينة، في حين أن 48.8% من المقترضين في العينة كان لهم مصدر دخل شهري قبل الحصول على القرض. ويدل ذلك على أن المقترضين ممن لم يكن لديهم مصدر دخل شهري قد لجأوا إلى الاقتراض، بسبب عدم وجود بدائل وظيفية أخرى، وبالوقت نفسه لجأ المقترضون ممن كان لهم أيضاً دخل شهري إلى مؤسسات الإقراض الصغير للحصول على قرض وبدء نشاط إنتاجي، وقد يعود ذلك إلى عدم كفاية مصدر الدخل الشهري الأول الذي قد يكون جراء عمل أو دون عمل، أو قد يعود ذلك إلى أن العديد من المستجيبات الإناث قد أجبن عن الاستبانة بوجود مصدر دخل شهري للأسرة ككل وليس لهنّ بشكل مستقل، الأمر الذي أدى إلى رفع نسبة المقترضين الذين كان لهم مصدر دخل شهري قبل القرض.

وبالنسبة لمتغير **المهنة قبل القرض** تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى تصنيف المقترضين في العينة حسب مهنتهم قبل أخذ القرض، حيث شكلت نسبة المقترضين

الذين لم يكن لهم أي مهنة قبل القرض أكثر من ثلثي عينة الدراسة بواقع 66.4% من مجموع المبحوثين، تلتها نسبة الذين كانوا أصلاً أصحاب أعمال حرة والتي بلغت 12.8%، أما نسبة الذين تركوا وظائفهم في القطاعين العام والخاص فبلغت11% من مجموع المقترضين في العينة، وقد بلغت نسبة المقترضين من أصحاب الحرف 7% من المقترضين في العينة. يبدو أن ارتفاع نسبة المقترضين ممن كانوا دون عمل قبل القرض، هي مسألة لها ما يكفي من التبريرات للجوئهم إلى البحث عن قرض لبدء مشروع جديد، أو لشراء المواد الخام اللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي يضمن بيعها أو إعادة بيعها دخلاً مالياً للمقترض.أما الموظفين، فقد بات من المعروف أن وظائف المستويات الدنيا والمتوسطة لا تؤمّن دخلاً شهرياً، يكفي لسد احتياجات الأسر لا سيما بعد الموجات الأخيرة من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في الأردن، وعليه فإنه أصبح يتوجب على الموظفين في الوظائف غير المرموقة البحث عن بدائل أفضل أو إضافية، بهدف زيادة الدخل الشهري، وهنا برزت لديهم القروض الصغيرة كبديل معقول وغير مكلف ويعتمد نجاحهم فيه على طاقاتهم واجتهادهم إضافة إلى توفر التمويل الكافي والشروط الميسرة بالتأكيد. أما أصحاب الحرف فعادة ما يلجأون إلى القروض الصغيرة بهدف إدخال التحسينات المختلفة على الحرف التي يجيدونها، التي غالباً ما تكون هي الحرف نفسها التي يبيعونها في مشاريعهم، مثل المشغولات والمطرزات اليدوية، صناعة الألبان والأجبان، إلى غير ذلك.

وبخصوص متغير **الدخل الشهري قبل القرض** تظهر بيانات الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب قيمة الدخل الشهري للمقترضين قبل أخذ القرض، حيث بلغت نسبة المقترضين الذين لم يتجاوز دخلهم الشهري (150) ديناراً 51%، تلتها نسبة المقترضين الذين تراوح دخلهم الشهري ما بين (150 - 250) ديناراً وبلغت 25.4%، أما نسبة المقترضين الذين تجاوز دخلهم الشهري قبل القرض (550) ديناراً فقد بلغت 2.8%. ليس من المستغرب أن تزيد نسبة الذي اقترضوا ممن يقل دخلهم الشهري عن (150) ديناراً إلى أكثر من النصف، لأن ذلك يعني أنهم يعيشون بأقل من خمسة دنانير باليوم، وهو مبلغ لا يكفي للوفاء بالالتزامات المعيشية المترتبة على الفرد، لذا فهم أمام خيار البحث عن مصدر آخر للدخل تمثل بأخذ قرض صغير لبدء نشاط جديد مدرّ للدخل. ومن الجدول نفسه فإنه يمكننا ملاحظة أنه كلما ارتفعت فئات الدخل كلما قل لدينا عدد المقترضين في العينة، على الرغم من وجود مقترضين قد أقدموا على الاقتراض لدواعي تتعلق بتوسيع مشاريعهم أو تنويع أنشطتهم الإنتاجية، مع أن دخلهم الشهري قبل القرض يعتبر مرتفعاً، وهذا ما يبرر وجود القليل من المقترضين من ذوي الدخل الشهري المرتفع قبل أخذ القرض.

ب. النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني: **" ما نسبة نجاح أو فشل مشروعات المستفيدين من هذه القروض " ؟**

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى إجابات المقترضين في العينة حول سؤال ما إذا كانت قيمة القرض الذي حصلوا عليه من المؤسسة الإقراضية كافية أم لا، ويوضح

الجدول نفسه أن 90% من المقترضين في العينة قد أكدوا أن قيمة القرض كانت كافية لإقامة المشروع، ويعزو الباحثين ذلك إلى أن المقترضين قد اكتفوا فعلياً بتجهيز أساسيات وضروريات المشروع، ضمن حدود قيمة القرض الصغير الذي حصلوا عليه، وأنه لو أمكن لهم الحصول على قرض أكبر لكان أفضل لأداء المشروع، ولكن ذلك ليس دائماً صحيحاً، فالخبرة الميدانية في تقييم المشاريع الصغيرة تخبرنا بأنه ينبغي على صاحب المشروع الصغير أن يقلل من نفقاته وأن يزيد في إيراداته، وهذا يعنى أن يبيع أكثر وأن يقلل من حجم الصرف، والأقساط الشهرية المترتبة على القرض والفوائد والأرباح كذلك كلها مبالغ تدخل تحت بند المصروفات أو النفقات، التي يؤدي عدم القدرة على ضبطها إلى تعثر المشروع وتهديده بالفشل الذريع.

في حين أكد 10% من المقترضين أن قيمة القرض لم تكن كافية لإقامة مشروعهم، وهم بهذه الحالة أمام خيارات صعبة منها، أن يفشل المشروع لعدم كفاية قيمة القرض، أو أن يقترض الشخص مرة أخرى، وهذه مسألة مرهقة مالياً لأنه يترتب عليها زيادة الأقساط الشهرية على المقترض ولأكثر من جهة، أو أن يبيع المشروع، وكلها خيارات صعبة، لذا يجدر بالشخص المقدم على الاقتراض من مؤسسات الإقراض الصغير أن يلتزم بتنفيذ دراسة جدوى اقتصادية لمشروعه حتى لا يصدم بحجم النفقات المترتبة على أخذه للقرض. وتوضح بيانات الجدول رقم (2) أن معظم المقترضين في العينة الذين حصلوا على قرض صغير أقل من 4 مرات بلغت نسبتهم 90.4% من مجموع المقترضين في العينة، ويلاحظ أنه كلما زاد عدد مرات الاقتراض من مؤسسات الإقراض الصغير كلما قلت نسبة العملاء الذين يقدمون على ذلك، وقد يعزى ارتفاع نسبة المقترضين لمرة واحدة أن معظم المقترضين يكتفون بقيمة القرض الأول الذي يحصلون عليه من المؤسسات الإقراضية، في حين هناك برامج إقراضية بشروط ميسرة تشجع النساء على اقتراض مبالغ صغيرة جداً ولمرات عديدة، حتى يترتب عليها تسديد أقساط شهرية كبيرة ترهق كاهلها أو تزيد من مصروفاتها وبالتالي تهدد استمرار مشروعها، وبذلك نجد أن هذه الطريقة تُتبع لدى معظم مؤسسات القطاع الخاص العاملة بمجال الإقراض الصغير.

وتوضح بيانات الجدول رقم (2) توزيع المقترضين في العينة حسب حالة المشروع حيث أظهرت النتائج أن 86.6% من مشاريع المقترضين في العينة كانت ناجحة، في حين وصف 7.2% من المقترضين مشاريعهم بأنها متعثرة، بمعنى أنها قائمة ولكنها مهددة بالفشل، ونسبة أخرى مماثلة تقريباً بلغت 6.2% من المقترضين في العينة قالوا إن مشاريعهم كانت فاشلة. وبهذا الصدد فإنه من المتعارف عليه بين المؤسسات الإقراضية العاملة في الأردن أن هناك معدلاً عالمياً مقبولاً يتعلق بنسبة المشاريع القائمة بعد مضي السنوات الخمسة الأولى على تمويلها، حيث يبلغ هذا المعدل 70% من أصل إجمالي المشاريع الممولة بقروض صغيرة، ولكن يبقى القول إن هذا المعدل يتناسب عكسياً مع مرور الزمن. كذلك فإن نسبة فشل القروض في إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتفاوت بين الدول فبينما تقدر بأقل من (5%) في ألمانيا، فإنها قد

تصل إلى (40%) في بريطانيا، أما في الأردن فتقدر بالمتوسط بحوالي (30%) من إجمالي المشاريع الممولة بقروض صغيرة. (10).

وقد عمل صندوق التنمية والتشغيل على إجراء دراسة حول المشاريع الممولة بقروض صغيرة من خلاله للفترة (1991 – 2003) وقد أظهرت النتائج أن ما نسبته 80.3% من المشاريع كانت قائمة من أصل 3502 مشروع. وبالرجوع إلى الجدول نفسه نجد أن النسبة مقاربة لنسبة المشاريع القائمة للمقترضين في العينة. وبكل الأحوال فإن التأكد من المشاريع القائمة بعد انقضاء مدة القرض يتطلب وجود آلية متابعة مستمرة، وهذا أمر يترتب عليه ارتفاع تكاليف مؤسسات الإقراض الصغير، التي ستحمّل بدورها المقترض تلك الكلف، وعندها لن تعود شروط التمويل ميسّرة للمستفيدين، ولكن تستطيع بعض المؤسسات أن تقوم بهذا الدور من وقت لآخر من باب المسؤولية الاجتماعية دون تقاضي أي رسوم إضافة من المقترضين.

ج. النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث: **" ما أثر القروض الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للمقترضين في محافظة العاصمة عمان"؟**

للإجابة عن هذا السؤال وبهدف تعرف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين، وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل، فقد استُخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات الدراسة ذات العلاقة، وأُخذ بعين الاعتبار أن المتوسطات الحسابية التي تبلغ 2.33 فأقل تكون ضعيفة على المقياس الخماسي الذي طُبّق في الاستبانة، أما المتوسطات الحسابية التي تتراوح ما بين 2.34 و 3.67 على المقياس الخماسي فإنها تكون متوسطة، أخيراً فإن المتوسطات التي تزيد على 3.67 على المقياس الخماسي تكون قوية.

1. **محور الأوضاع الاجتماعية**

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أن مستوى الأوضاع الاجتماعية للمقترضين بعد الحصول على القرض كانت متوسطة، بمعنى أنها لم تصبح ممتازة، ولم يتسبب القرض في إحداث نقلة نوعية كبيرة في طبيعة حياتهم عما كانت قبل القرض، وذلك لأن المتوسط الحسابي لمجمل الفقرات بلغ 3.57، حيث تفاوتت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور وتراوحت ما بين (4.35 – 2.11).

فقد توصلت الدراسة إلى أن أعلى متوسط حسابي لإجابات المقترضين في العينة بلغ 4.35 على المقياس الخماسي، وذلك على عبارة **"أن المرأة يمكن أن تكون سيدة أعمال ناجحة"**، تلتها العبارتان: **"أنه يجب تشجيع المرأة على العمل والاستفادة من القروض الصغيرة"، وعبارة "أنه ينبغي على الرجل أن يشرك المرأة باتخاذ جميع القرارات الأسرية"** بمتوسط حسابي 4.2 على المقياس الخماسي لكل منهما، كذلك عبارة **"علمني القرض أهمية دور المرأة في العمل"** بمتوسط حسابي 4.1، وعليه نستطيع القول إنه استناداً إلى النتائج المبينة في الجدول نفسه أن المقترضين في العينة قد أبدوا موافقة قوية نحو أثر القرض على قضية تمكين المرأة، وذلك لحصول

العبارات التي تقيس مسألة تمكين المرأة على متوسط حسابي قوي لدى المقترضين بشكل عام.

ويبدو أن النتائج في هذه الدراسة فيما يتعلق بقضية أن حصول المقترضين على قروض صغيرة يساهم في تمكين المرأة في المجتمع، تتفق مع نتائج دراسة أخرى في هذا المجال، حيث أكدت دراسة لشبكة (Seep) أن برامج الإقراض الصغير غالبا ما تؤدي إلى تمكين النساء، وأن هناك ما يكفي من الأدلة حول العالم بأن مشاركة المرأة بمجموعات التضامن أو اقتراض قرض فردي صغير، يمكّن النساء من بناء ثقة عالية بالنفس نتيجة تطوير مهارات مالية، وكسب الاحترام الاجتماعي بين الناس، وبالتالي تبدأ المرأة بإعادة النظر في تقييم ذاتها ومحيطه،ا وتميل إلى تغيير وجهة اهتماماتها بأسلوب واقعي مبني على موارد واقعية، وبذلك فإن العنصرين المالي والاجتماعي في منهجيات برامج القروض الصغيرة، يُسهمان في إحداث التمكين الحقيقي. (11)

لكن لا زال المجتمع الأردني يحتاج إلى المزيد من الجهود في سبيل دعم تمكين المرأة، لا سيما أن دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل، التي قامت بها الجمعية العلمية الملكية على منتفعي الصندوق، قد أبدى فيها 12.6% من المقترضات أنهن لم يكنّ يملكن قرار التصرف بدخل المشروع، وفي هذا إشارة واضحة إلى أن البعض منهن لا زلن بحاجة ليد العون.كذلك يشير الجدول نفسه إلى أن المتوسط الحسابي لا يزال مرتفعاً فيما يتعلق بالعبارات التي تعكس نضوجاً معرفياً قوياً لدى المقترضين في العينة بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (4.2 – 3.88) على المقياس الخماسي، حيث أكد المقترضون أن القرض قد أكسبهم معرفة جديدة حول التعاملات المالية، كما ساعدهم بزيادة معرفتهم ومهارتهم بمجال الاستثمار بالمشاريع الصغيرة، وأنهم زادوا إدراكاً بأهمية التعليم النوعي وليس الكمي، رغم أن المتوسط الحسابي كان أضعف عند عبارة أن المقترضين قد تمكنوا من الحصول على دورات تدريبية لزيادة الكفاءة الإدارية لديهم.

كما يشير الجدول نفسه إلى أن المتوسط الحسابي قد أبدى ضعفاً جلياً نحو الفقرات التي تدور حول قدرة عوائد القرض على تغيير أوضاع المستفيدين على صعيد تحسين نوعية المسكن وتملك الأصول وأنماط الاستهلاك، ونوعية الرعاية الطبية المتميزة، وذلك عند متوسط حسابي تراوح ما بين (3.2 – 2.1) حيث كانت المتوسط الحسابي أقوى في مجال الحصول على رعاية طبية أفضل مما كانت عليه قبل القرض، في حين أخذت متوسط إجابات المقترضين في العينة بالضعف تدريجياً على العبارات المتعلقة بإجراء الصيانة المستمرة للمسكن، ومن ثم الانتقال إلى مسكن أفضل، إلى أن كان أضعف متوسط حسابي للعبارة التي تشير إلى أن عوائد القرض قد مكنت المقترض من شراء وتملك عقارات جديدة.

2. محور الأوضاع الاقتصادية

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى أن مستوى الأوضاع الاقتصادية للمقترضين كان

متوسطاً، بمعنى أن القرض لم يؤد إلى ارتفاع كبير في معدلات الدخل الشهري للمقترضين ولم يؤد إلى زيادة تملكهم للأصول المختلفة، وذلك لأن المتوسط الحسابي لمجمل الفقرات في هذا المحور قد بلغ (3.3) كما لوحظ تفاوت بين المتوسطات الحسابية للفقرات لأنها تراوحت ما بين (3.88 – 2.63)

حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للمقترضين في العينة 3.88 على المقياس الخماسي، فيما يختص بعبارة **"أن المقترض أصبح يستطيع تلبية متطلبات أسرته الأساسية"**، يليه المتوسط الحسابي على عبارة **"أن المقترض أصبح يصنف نفسه في طبقة اجتماعية أفضل مما كان عليه قبل القرض"**، عند متوسط حسابي 3.72 على المقياس الخماسي. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدراسة المسحية التي قامت بها منظمة (بلانت فاينانس) على 2470 مقترض في مصر، جاء فيها أن من أهم آثار القروض الصغيرة على المستفيدين كان ارتفاع تقدير الذات لدى المقترض، إضافة إلى أن 46% من المقترضين قد لاحظوا زيادة واضحة في تقدير الشريك (الزوج/ الزوجة) لهم بعد الحصول على القرض.

كذلك فقد بلغ المتوسط الحسابي لفقرة "تنوع سلة الغذاء للمقترضين في العينة بعد القرض" 3.58 على المقياس الخماسي، في حين أبدى متوسط أضعف من المقترضين في العينة بلغ 3.5 على الفقرة **"بأن الدخل الشهري للمقترض قد تحسن بدرجة كبيرة بعد القرض".** وقد أبدى المقترضون في العينة أن أضعف متوسط حسابي في محور الأوضاع الاقتصادية بلغ 2.6 على المقياس الخماسي، فيما يتعلق بفقرة "أن القرض قد ساعد المقترض على شراء وسيلة نقل خاصة به" وقد يعود السبب في ذلك إلى أن معظم المقترضين في العينة لم يؤدوا بعد استحقاقاتهم المالية للمؤسسة المقرضة، وأن مصاريفهم تكون عالية خاصة خلال السنوات الأولى لتأسيس المشروع.أخيراً يبدو أن محور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام قد حظي بمتوسط حسابي أضعف من محور الأوضاع الاجتماعية لدى المقترضين في العينة.

وهذه النتيجة لا تعني بالضرورة أن القرض لم يؤد إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للمقترضين، فقد شهد الاقتصاد الأردني موجات عديدة من ارتفاع أسعار السلع والخدمات، إضافة لارتفاع معدلات التضخم والذي سجل في العام 2008 مستوى قياسياً لم يسجله الاقتصاد الأردني منذ عام 1990 بلغ (14%) مقابل معدل تضخم بلغ (4.7) بنهاية العام 2007. لقد أشارت دراسة بلانت فاينانس المنفذة في الأردن في العام 2006، إلى أن القروض الصغيرة في الأردن لم تحدث إلا أثراً هامشياً على مستويات الفقر. وقد يعود السبب في ذلك إلى احتياج الفقراء إلى نوع خاص من الإقراض الصغير، الذي لا تترتب عليه فوائد عالية أو الذي لا يقدم أموالاً نقدية لأن الفقير سيصرفها في سد احتياجات أسرته الأساسية قبل البدء بتأسيس المشروع، لهذا لا بد من إعادة تحديد احتياجات الفئات المستهدفة (إن كانوا فقراء، أم شديدي الفقر، أم عاطلين عن العمل فقط) وأن يُعاد تصنيفهم حسب البرامج التي يكونوا بحاجة إليها. ومن ناحية أخرى فإن نتائج دراسة شبكة (Seep) حول أثر الإقراض

الصغير تأتي مختلفة، حيث تؤكد أن تمكين الفقراء من تحديد أهدافهم وتنظيم أنفسهم ومن ثم اتخاذ قرارات تتعلق بحياتهم، يعتبر أمراً أساسياً يسهم في تخفيف فقرهم.

3. **محور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل:** توضح بيانات الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لمحور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل كانت قوية، فقد بلغ المتوسط الحسابي لمجمل الفقرات (3.88) على الرغم من وجود تفاوت بيّن بعض الفقرات، حيث يتضح أن أقوى متوسط حسابي للمقترضين في العينة قد بلغ 4.27 على المقياس الخماسي على فقرتين، الأولى **"أن القرض قد كان مساعداً في بدء مشروع خاص بالمقترض"**، والثانية **"أن القروض الصغيرة تعتبر فرصة رائعة للعاطلين عن العمل ومحدودي الدخل تمكنهم من الحياة الكريمة".**

ويبدو ذلك مبرراً كون القروض الصغيرة لا تمنح في العادة لتمويل الاحتياجات الشخصية، إنما فقط تعطى لبدء أو تطوير مشروع إنتاجي للمستفيدين.بشكل عام أبدى المقترضون في العينة متوسطات حسابية قوية فيما يتعلق بهذا المحور، تراوحت ما بين (4.27 – 3.7) على المقياس الخماسي، على الفقرات التي تؤكد أن القروض الصغيرة تعتبر حافزاً قوياً للفقراء والعاطلين عن العمل، لتغيير واقعهم، وأن قصص نجاح آخرين تعتبر حافزاً كافياً للحصول على قرض صغير لبدء مشروع جديد. وكان أضعف متوسط حسابي للمقترضين في العينة على عبارة أن القرض كان سبباً في تدهور الأوضاع المادية والاجتماعية للمقترض عند متوسط حسابي 2.1، الذي يتم عكسه في التحليل ليصبح (2.9) وبذلك ينسجم مع باقي متوسطات المحور بأن القرض قد ترك أثراً إيجابياً عاماً على حالة نجاح المقترضين في العينة في إقامة مشاريعهم.

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث: **"هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المستفيدين من القروض الصغيرة تعزى للخصائص النوعية كالجنس والحالة التعليمية والخبرات العملية والخبرة الفنية والمهنية على نجاح المشروع أو فشله "؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (T- test) ونتائج مربع كاي (Chi Square) ونتائج معامل ارتباط بيرسون (Person) وتحليل العلاقات بين مختلف متغيرات الدراسة، بهدف تقديم الإجابات المتكاملة لتساؤلات

1. **نتائج اختبار (T-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين حسب الجنس:** تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، بين متغير الجنس ومحور الأوضاع الاجتماعية للمقترضين في العينة.

حيث بلغت الدلالة الإحصائية (0.074) وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية بين متغير الجنس ومحور الأوضاع الاقتصادية للمقترضين في العينة (0.256). وتعزى هذه النتائج إلى عدم وجود فرق بين الذكور والإناث في العينة على صعيد تحسن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بعد حصولهم على القرض، فحجم القروض الممولة من مؤسسات الإقراض الصغير قليل، ودورانها على مدى خمس سنوات لا يكفي لإحداث

تغير واضح وكبير في مستوى الأوضاع الاجتماعية للمقترض كالتعليم والصحة والمسكن والتمكين والترفيه، وكذلك في مستوى الأوضاع الاقتصادية للمقترض كارتفاع الدخل الشهري بشكل ملحوظ وزيادة تملك الأصول وزيادة الإنفاق على الاحتياجات الكمالية للأسرة. كما تشير بيانات الجدول نفسه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، في محور حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل تعود لاختلاف جنس المقترض، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.01) لصالح الإناث، لأن المتوسط الحسابي لدى الإناث كان أعلى من المتوسط الحسابي لدى الذكور.

مما سبق يتبين أن المقترضات الإناث في العينة كان لديهن مشاريع ناجحة بعد أخذ القرض أكثر من المقترضين الذكور، ويبدو أن هذه النتيجة تتفق مع دراسة أخرى، جاء فيها أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تعود إلى جنس المقترض لصالح الإناث فيما يتعلق بنجاح المشروع، فقد توصلت الدراسة إلى أن 88.9% من الإناث المقترضات في العينة قد استثمرن القرض الصغير ـ الممول من برنامج صناديق الائتمان ـ في إقامة مشروع ناجح، فيما بلغت نسبة مشاريع الذكور أصحاب المشاريع الناجحة في العينة 76.6%. [12]

في حين لوحظ وجود تناقض ما بين هذه النتائج ونتائج دراسة أخرى نوعية حول التمويل الأصغر والنوع الاجتماعي في اليمن، حيث أكدت تلك الدراسة أن المرأة في اليمن تواجه قيوداً اجتماعية كبيرة بسبب العادات والتقاليد التي تحد من قدرتها على إدارة مشروع خاص بها، لما يتطلبه ذلك من غياب لفترات أطول عن المنزل، وإبرام علاقات تفاعلية من الرجال في السوق، وذلك بالرغم من عدم وجود قيود قانونية، إذ تسمح القوانين في اليمن للمرأة لدى بلوغها السن القانوني، بالحصول على القروض وإتمام المعاملات التجارية دون عوائق، ولهذا فإن المرأة قد لا تستطيع إتمام معاملة القرض فضلاً عن الاستمرار والنجاح في مشروعها الخاص[13].

2. **نتائج اختبار (F-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل حسب المستوى التعليمي:** أظهرت البيانات الواردة في الجدول رقم (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأوضاع الاجتماعية تعود إلى المستوى التعليمي للمقترضين في العينة، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.578) وذلك عند مستوى ثقة (95%). كذلك يبيّن الجدول نفسه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأوضاع الاقتصادية تعود إلى المستوى التعليمي للمقترضين في العينة وقد بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.232) وذلك عند مستوى ثقة (95%). كما يوضح الجدول نفسه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل تعود إلى المستوى التعليمي للمقترضين في العينة، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية(0.316) وذلك عند مستوى ثقة(95%).

3. **نتائج اختبار (F-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل حسب المهنة:** تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأوضاع الاجتماعية تعود إلى أثر

مهنة المقترضين في العينة، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.043) عند مستوى ثقة (95%). كذلك تشير بيانات الجدول نفسه وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأوضاع الاقتصادية تعود لأثر مهنة المقترضين في العينة عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.000) بمستوى ثقة (95%).كما يوضح الجدول نفسه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل تعود إلى مهنة المقترضين في العينة، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.106) وذلك عند مستوى ثقة (95%).

4. **نتائج دلالة مربع كاي (Chi Square) لاختبار العلاقة بين حالة المشروع كمتغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة، وهي: ، حجم القرض، الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية، وجود مهنة قبل القرض، وجود مصدر دخل قبل القرض:** تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (8) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل وحجم القرض عند مستوى دلالة إحصائية (0.01) .

ويعزى ذلك إلى تأكيد الخبرة في مجال تقييم المشاريع الصغيرة من خلال الزيارات الميدانية للمقترضين، وأن كفاية حجم القرض تعتبر قضية محورية تسهم في نجاح أو فشل المشروع، لأنّ عدم وجود تمويل كافٍ للمعدات أو لرأس المال العامل في المشروع قد يهدد استمراره، نظراً لعدم تلبية حاجات المستهلك المحلي، وبالتالي يفقد المقترض واحدة من أهم نقاط القوة المؤدية إلى تحقيق الغاية من أخذه للقرض، وهي الاستمرار في مشروع صغير مدرّ للدخل.

كذلك تشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل وجنس المقترض، لأن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.467) حيث لم تكن هناك علاقة بين جنس المقترض وبين كون المشروع ناجحًا أم فاشلاً.

لقد أشارت بيانات الجدول نفسه إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل وعمر المقترض عند مستوى دلالة إحصائية (0.01) بمعنى أن عمر المقترض له تأثير في نجاح المشروع أو فشله لأن بلوغ المقترض سن النضج، يعطيه إمكانية للحكم على قضايا الحياة والعمل بشكل أفضل، كما يعني ذلك أنه لم يعد معالاً وأنه أصبح يعمل ويجني دخلاً مقابل عمله، وبالتالي فإنّ المقترض يكون أكثر خبرة في السوق، وبالتالي أكثر قدرة على تحديد آلية ناجحة لإدارة مشروعه، وحيث إن البيانات الأساسية للعينة تبيّن أن نسبة المشاريع الناجحة قد بلغت 84.6%، وأن نسبة المقترضين في الفئة العمرية (31 – 40) قد بلغت 36.6%، والفئة العمرية (21 – 30) بلغت 33.8%، فإننا نستطيع القول إن متوسط العمر لهذه الفئات التي اكتسبت خبرة عملية في السوق وخبرة عملية في مهن إنتاجية يبلغ (30.5) عام، وهو سن يصل فيه الأفراد عادة إلى مستوى عالٍ من النضوج والإدراك والخبرة في الحياة، حتى يكونوا مستعدين بعده للاستقرار والعمل الإنتاجي.

كذلك تشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة

إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل والمستوى التعليمي للمقترض، لأن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ(0.58) وهذا يعني أن المستوى التعليمي لم يكن له أثر في نجاح أو فشل المشروع، لأن المشاريع الصغيرة غالباً ما تقوم على الحرف والمهارات التي تستوجب مستويات تعليمية محددة. ومن واقع بيانات الجدول نفسه أيضاً تبيّن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل والحالة الزواجية للمقترض، عند مستوى دلالة إحصائية (0.01) حيث تؤكد هذه النتائج وجود علاقة بين الحالة الزواجية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل، ويبدو أن المقترضين المتزوجين هم أكثر حرصاً على نجاح المشروع من غيرهم من المقترضين، وبالعودة إلى البيانات الأساسية في العينة فإنّ 76.2% من المقترضين في العينة كانوا متزوجين، وقد يعود سبب الدلالة الإحصائية بين المتغيرين إلى أن المقترضين المتزوجين هم أكثر دافعية من غيرهم للعمل والنجاح في المشروع، لأن حصولهم على قرض صغير يعني وجود التزامات مالية إضافية على الأسرة، الأمر الذي يعني ضرورة نجاحهم في إقامة المشروع والحصول على دخل مادي إضافي، بدلاً من عدم إقامة مشروع أو بيعه واستمرار زيادة الأعباء المالية المترتبة على الأسرة بسبب القرض، وبذلك يملك المتزوجون دافعية أكبر لتوظيف القرض في مشروع مدرّ للدخل للوفاء بالاحتياجات المتجددة لأسرهم.

تشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل ومهنة المقترض قبل الحصول على القرض، عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01) وهذا قد يشير إلى أن المقترضين الذين شغلوا مهنًا قبل القرض هم أكثر قدرة على إنجاح واستمرار عمل المشروع.

كما أشارت نتائج اختبار كاي الواردة في الجدول نفسه إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل ووجود مصدر دخل للمقترض قبل القرض، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.03) حيث قد يعزى ذلك إلى أن المقترض الذي اعتاد وجود مصدر دخل شهري جرّاء عمله هو بالتأكيد شخص قرر توظيف القرض لإنجاح مشروعه والاستمرار فيه. وأخيراً تشير البيانات الواردة في الجدول نفسه إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل وقطاع المشروع، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.67) وهذا يدل على أنه لا علاقة بين نجاح أو فشل المشروع وبين قطاعه.

5. **نتائج ارتباط معامل بيرسون بين حجم القرض والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل:** تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (9) إلى وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية إيجابية بين الظروف الاقتصادية للمقترض وحجم القرض، قيمتها (0.16) وعند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.01) بينما لا توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية ايجابية بين الظروف الاجتماعية للمقترض وحالة المشروع من النجاح والفشل وحجم القرض، لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أعلى من (0.05).

ومن تحليل العلاقة الارتباطية ذات الدلالة وبالاستعانة بقيمة معامل ارتباط بيرسون، يتبيّن أنه كلما زاد حجم القرض بمقدار مرة واحدة افتراضية، فإنّه يحدث تحسن بالظروف الاقتصادية للمقترضين في العينة بمقدار 16 مرّة افتراضية. وعند تعميق النظر في هذه العلاقة الارتباطية نجد أنّ قيمة القرض تتحدد بقدر التجهيزات والبضاعة التي يرغب المقترض بشرائها بمبلغ القرض، والأهم قدرة المقترض على تجهيز الضمانات الكافية لحجم القرض المطلوب وهذا ينطبق على مؤسسات الإقراض الصغير في القطاعين الحكومي والخاص، وعليه فإنّه يمكننا القول إن المقترضين الذين يحصلون على حجم قرض أكبر هم المقترضون الأكثر قدرة على تجهيز ضمانات أفضل للقرض، سواء أكان من رواتب كفلاء أم عقارات، وبالتالي فإنّ أوضاعهم الاقتصادية تكون أفضل من المقترضين الفقراء الذين لا يملكون شخصياً أصولاً عقارية لرهنها، واجتماعياً يفتقرون إلى ثقة الآخرين ليكفلوهم رسمياً، وبذلك يكون المقترضون الذين يتمتعون بظروف اقتصادية أفضل، أكثر قدرة على الحصول على قروض صغيرة بحجم أعلى.

IV- الخاتمة :

1. ضرورة تنسيق جهود مؤسسات الإقراض الصغير مع بعضها بعضًا وفق نهج تنسيقي تشاركي، يعمل بتوازن مع باقي البرامج والمشروعات الحكومية على صعيد تقليص الفجوات التنموية بين محافظات المملكة ومناطقها.
2. تطوير برنامج إقراضي واحد على الأقل يتميز بتوفير إمكانية ربط التدريب والتأهيل بالإقراض للمستفيدين الراغبين بتطوير وتنمية مهاراتهم الإدارية أو الفنية، وبالوقت نفسه الحصول على قرض صغير لإقامة مشروع إنتاجي مستدام.
3. دراسة إمكانية إنشاء صندوق لفئة من المقترضين غالباً ما تكون غير موجودة على قوائم مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن، وهم فئة الفقراء المعدمون الذين يُستبعدون لعدم امتلاكهم المال ولا الضمانات الكافية للقرض لإقامة مشروع صغير، حيث يمكن للمؤسسات إعداد منهجية خاصة لترتيب أولويات هذا البرنامج الذي سيؤدي نجاحه إلى تحقيق إنجاز نوعي حقيقي على الصعيد التنموي المحلي.
4. توجيه أنظار مؤسسات الإقراض الصغير في الأردن التي تحقق جميعها أرباحاً جيدة جداً، إلى ضرورة تفعيل مشاركتهم(مادياً واجتماعياً) في مختلف الأنشطة المحلية في المجتمع ولو كان ذلك لمرة واحدة سنوياً.
5. تنفيذ مزيد من الدراسات عن هذا القطاع الحيوي في مناطق جغرافية أخرى، مع التركيز أكثر على قياس الأثر الاجتماعي الذي تتركه القروض الصغيرة على مستوى الشخص نفسه وعلى مستوى أسرته وعلى مستوى بيئته المحيطة.

ملحق الجداول

الجدول 1. توزيع المقترضين على متغيرات الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	(%)	المتغير	مستوى المتغير	العدد	(%)

الجنس	ذكور	307	38.6	الحالة الزواجية	أعزب/ عزباء	97	17.4
	إناث	193	61.4		متزوج/متزوجة	380	76.2
العمر	20-30	178	35.8		أرمل/ أرملة	13	2.6
	31-40	182	36.6		مطلق / منفصل	9	1.8
	41-50	101	20.3	المهنة قبل القرض	دون عمـل	332	66.4
	51-60	32	6.4		موظف حكومي	16	3.2
	61 فأكثر	4	0.8		موظف قطاع خاص	39	7.8
المستوى التعليمي	يقرأ ويكتب	31	6.2		أعمال حرة	64	12.8
	ابتدائي فأقل	68	13.6		صاحب حرفة	14	2.8
	إعدادي	16	3.2		متقاعـد	3	3.3
	ثانوي	222	44.4				
	دبلوم متوسط	99	19.8	وجود دخل قبل القرض	نعم	244	48.8
	أخرى	4	0.8		لا	256	51.2
معدل الدخل الشهري قبل القرض	أقل من 150 ديناراً	255	51.0				
	150-250 ديناراً	127	25.4				
	251-350 ديناراً	69	13.8	المجموع		500	%100
	351-450 ديناراً	32	6.4				

	-451 550 ديناراً	3	0.6	
	-551 650 ديناراً	8	1.6	
	أكثر من 650 ديناراً	6	1.2	

الجدول2. تقييم المقترضين لعملية الإقراض من حيث (كفاية القرض لإقامة مشروع، عدد مرات الإقتراض ، حالة المشروع الممول من القرض

	كافي		غير كافي		المجموع	
كفاية القرض لإقامة مشروع	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)
	450	90	50	10	500	100
عدد مرات الإقتراض	أقل من 4 مرات		4 مرات فأكثر		المجموع	
	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)
	452	90.4	48	9.6	500	100

	ناجح		متعثر		فاشل		المجموع	
حالة المشروع الممول من القرض	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)	التكرار	النسبة (%)
	433	86.6	36	7.2	31	6.2	500	100

الجدول 3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأوضاع الاجتماعية مرتبة تنازليا

الرقم	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	اعتقد أن المرأة يمكن أن تكون سيدة أعمال ناجحة جداً	4.35	0.709
2	اعتقد أنه يجب تشجيع المرأة على العمل والاستفادة من القروض الصغيرة	4.24	0.739
3	ينبغي على الرجل أن يشرك المرأة باتخاذ جميع القرارات الأسرية	4.24	0.760
4	أكسبني القرض معرفة جديدة حول التعاملات المالية لم أعرفها من قبل	4.21	0.707
5	علمني القرض أهمية دور المرأة في العمل	4.18	0.744
6	ساعد القرض على زيادة معرفتي ومهارتي بمجال الاستثمار في المشاريع	3.98	0.768
7	بعد القرض بدأت اكتشف أهمية التعليم النوعي وليس فقط الكمي(مثل التعليم بمراحل ما قبل المدرسة، التعليم الخاص بدلاً من الحكومي، الدورات التدريبية ....)	3.88	0.789
8	قلل انشغالي بالقرض وتأسيس المشروع من وقت الفراغ المتاح لدي	3.85	0.813
9	مكنني القرض من توفير الرفاهية لنفسي ولعائلتي(مثل شراء الصحف والمجلات، رحلات، هواتف خلوية، انترنت، شراء أجهزة ترفيه منزلي....)	3.84	1.028
10	زاد حرصي على مراعاة قواعد الصحة العامة حتى لا اضطر إلى ترك إدارة المشروع لغيري	3.78	0.815
11	ساعدني القرض في دعم تعليم بعض أفراد أسرتي	3.58	1.020
12	ساعدتني عوائد القرض على تلقي رعاية طبية ذات مستوى أفضل	3.43	0.897
13	مكنني القرض من الحصول على دورات تدريبية لرفع كفاءتي الفنية والإدارية والشخصية	3.28	1.080
14	مكنني القرض من توفير رعاية وتأمين صحي أفضل لأفراد أسرتي	3.20	0.939
15	مكنتني عوائد القرض من إجراء صيانة لمنزلي كلما لزم الأمر	3.10	1.019
16	لم يغير القرض من أوضاعي السابقة	2.48	1.098

الرقم	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
17	مكنتني عوائد القرض من الانتقال إلى مسكن أوسع من السابق	2.47	0.952
18	مكنتني عوائد القرض من شراء عقارات جديدة(مثل منزلي، أرض....)	2.11	0.887
	مجمل المحور	**3.57**	**0.88**

الجدول 4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور الأوضاع الاقتصادية مرتبة تنازلياً

الرقم	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أستطيع تلبية جميع متطلبات أسرتي الأساسية	4.35	0.709
2	الآن أصنف نفسي في طبقة اجتماعية أفضل مما كانت عليه قبل القرض	4.24	0.739
3	سلة الغذاء الأسبوعية أصبحت صحية وأكثر تنوعاً من مثيلتها قبل القرض	4.24	0.760
4	تحسن دخلي الشهري بعد القرض بدرجة كبيرة	4.21	0.707
5	بعد القرض زاد معدل إنفاقي الشهري	4.18	0.744
6	قبل القرض كنت أتمتع بمعدل دخل يكفي لسد حاجاتي الأساسية فقط	3.98	0.768
7	ساهم القرض في تحسن أوضاعي المعيشية بشكل كبير	3.88	0.789
8	أستطيع تلبية معظم متطلبات أسرتي الكمالية	3.85	0.813
9	بعد القرض امتلكت أجهزة إضافية للتدفئة والتبريد	3.84	1.028
10	يتجاوز معدل صافي الربح من مشروعي 500 دينار أردني شهرياً لغيري	3.78	0.815
11	ساعدني القرض في شراء وسيلة نقل خاصة بي	3.58	1.020
	مجمل المحور	**3.57**	**0.88**

الجدول5. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بنجاح المشروع أو فشله مرتبة تنازلياً

الرقم	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ساعدني القرض على بدء مشروع خاص بي	4.35	0.709
2	تعتبر القروض الصغيرة فرصة رائعة للعاطلين عن العمل ومحدودي الدخل تمكنهم من الحياة الكريمة	4.24	0.739
3	أشجع العاطلين عن العمل على الحصول على قرض صغير	4.24	0.760
4	القرض كان سبباً في تأمين فرصة عمل بدلاً من انتظار طابور الوظائف	4.21	0.707
5	أعتبر أن شروط مؤسسات الإقراض الصغير ميسّرة وعادلة للمقبلين على تأسيس المشاريع الصغيرة	4.18	0.744
6	قصص نجاح غيري كانت حافزاً لي للحصول على القرض والنجاح في المشروع	3.98	0.768
7	لا يمكن للفقراء النجاح في إقامة مشروع صغير دون اللجوء للقروض الصغيرة	3.88	0.789
8	ساهم القرض في تغير مكانتي الاجتماعية بين أقاربي ومعارفي	3.85	0.813
9	ساهم القرض في تدهور أوضاعي المادية والاجتماعية	3.84	1.028
	مجمل المحور	**3.57**	**0.88**

الجدول 6. نتائج اختبار (T-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل للمقترضين حسب الجنس

المتغير	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الأوضاع الاجتماعية	ذكر	3.5200	0.39100	1.788	498	0.074
	أنثى	3.5896	0.44338			
الأوضاع الاقتصادية	ذكر	3.3423	0.55461	1.138	498	0.256
	أنثى	3.2797	0.62481			
حالة	ذكر	3.7540	0.39715	* 2.434	498	0.015

المشروع من حيث النجاح أو الفشل	أنثى	3.8618	0.52881			

الجدول 7. نتائج اختبار (F- test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع للمقترضين حسب المستوى التعليمي

المجال	مصادر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأوضاع الاجتماعية	بين المجموعات	0.857	6	0.143	0.790	0.578
	داخل المجموعات	89.227	493	0.181		
	المجموع	90.084	499			
الأوضاع الاقتصادية	بين المجموعات	2.897	6	0.483	1.352	0.232
	داخل المجموعات	176.084	493	0.357		
	المجموع	178.981	499			
حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	بين المجموعات	1.659	6	0.276	1.179	0.316
	داخل المجموعات	115.573	493	0.234		
	المجموع	117.231	499			

الجدول7. نتائج اختبار (F-test) للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع للمقترضين حسب المهنة

المجال	مصادر الفروق	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأوضاع الاجتماعية	بين المجموعات	2.055	5	0.411	2.306	0.043
	داخل المجموعات	88.029	494	0.178		
	المجموع	90.084	499			
الأوضاع الاقتصادية	بين المجموعات	14.548	5	2.910	**8.741	0.000
	داخل المجموعات	164.433	494	0.333		
	المجموع	178.981	499			
حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	بين المجموعات	2.128	5	0.426	1.827	0.106
	داخل المجموعات	115.103	494	0.233		
	المجموع	117.231	499			

الجدول 8. نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين حالة المشروع كمتغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة

المتغير التابع	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	حجم القرض	*50.94	0.01
	جنس المقترض	3.57	0.467
	عمر المقترض	*61.58	0.01
	المستوى التعليمي للمقترض	22.01	0.58
	الحالة الزواجية للمقترض	*65.01	0.01
	مهنة المقترض قبل الحصول على القرض	*49.1	0.01
	وجود مصدر دخل قبل الحصول على القرض	*10.55	0.03

الجدول9.نتائج معاملات ارتباط بيرسون بين حجم القرض والظروف الاجتماعية والاقتصادية وحالة المشروع

المتغير	المحور	قيمة معامل الارتباط (بيرسون)	الدلالة الإحصائية
حجم القرض	الأوضاع الاجتماعية	0.086	0.072
	الأوضاع الاقتصادية	**0.160	0.001
	حالة المشروع من حيث النجاح أو الفشل	0.017	0.717

مراجع البحث

1. Robinson, Marguerite, the Microfinance Revolution: Sustainable Finance for the Poor, Washington, And D.C: The World Bank.,2001 325- 338.

2. Neva S. Trenis, Small Change: Microfinance Group Invests in Honduras, University of Mary Washington, 2009, 258 - 275

3. النعيمات، عبد السلام والرضوان، عبيد ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض صندوق التنمية والتشغيل على المنتفعين، دراسة غير منشورة، عمان ، 2006، ص 169 وما بعدها.

4. Havel, J., Safrankova, M , Impact Of Micro Financing On Reducing Poverty In Developing Countries: Case Jordan. Agricultural Tropics and Subtropics Journal, Czech University, Vol. 40 (1) , 2007, 365 – 379.

http://www.umw.edu/magazine/small_change/default.php

5.Ghosh,S. & Tassel, E . A Model of Mission in Microfinance Institutions , Department of Economics , Florida , Atlantic University, December 10, 2008, 254 – 266.

6. بلانت فاينانس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر: دراسة مسحية، الدقي، مصر. 2008،ص54.

7. Seep Net Work (2009), Learning From Clients: Assessment Tools For Microfinance Practitioners, Delta Informatics, and Amman.

8. برنامج الأمم المتحدة في الأردن، تقرير التنمية البشرية، 1999.

9. Baden, Sally and Melward, K, Poverty and Gender, Bridge Report, No 30, Sousks – IDS, 1995.

10. Riding, Allan L., Haines, George, Loan Guarantees: Costs of Default and Benefits to Small Firms, Journal of Business Venturing, 2008, 16, 595–612.

11. Seep Net Work (2009), Learning From Clients: Assessment Tools For Microfinance Practitioners, Delta Informatics, and Amman.

12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ووزارة التنمية الاجتماعية في: موسى شتيوي (محرر)، تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المنتفعين من برامج الأسر والمنتجة وصناديق الائتمان المنفذة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، عمان ، 2000.

13. بورجوري، دينا وجيننجز، ماري التمويل الأصغر للنوع الاجتماعي: دراسة عن صاحبات المشاريع في اليمن، دراسة منشورة الكترونياً، اليمن: الصندوق الاجتماعي للتنمية. 2008.